

"شمس" : هناء حماد مرآة لمعاناة الأطفال في الاعتقال الإداري

رام الله- غسان الكتوت- الرواد للصحافة والاعلام- أكد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) إن هناك أطفالاً في سجون الاحتلال الإسرائيلي، يعيشون بعيداً عن أسرهم، وعن مدارسهم، وعن الحياة التي يستحقونها، وهي حقيقة لا يمكن تغليفها بالعبارات الجميلة أو إخفاؤها خلف الاحتفاء الرمزي.

وفي تقرير له في اليوم التالي للطفل، سلط مركز "شمس" الضوء على معاناة الطفلة هناء حماد المعتقلة في سجن "الدامون" مؤكداً أن ما كشفته زيارة محامي المركز لها ليس مجرد واقعة فردية، بل مرآة صادرة لواقع يتكرر مع عشرات الأطفال الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم في دائرة احتجاز لا تراعي سنهم ولا هشايتهم.

وأضاف: "في كل مرة يروي فيها طفل ما يحدث معه داخل السجن من مرض وإهمال وترويع وحرمان من النوم، نكتشف مقدار الفجوة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن". وأوضح "شمس" أن الطفلة هناء هيتم حماد، مواليد 2007/07، من مخيم العروب إلى الشمال من مدينة الخليل، والمعتقلة منذ التاسع من حزيران 2025 والخاضعة لقراري اعتقال إداري متتاليين يمتدان حتى شباط 2026، تمثل حالة ليس لأنها فريدة، بل لأنها تشبه عشرات الحالات الأخرى التي يتكرر فيها الاعتقال الإداري بحق أطفال دون لوائح اتهام أو ضمانات قانونية أساسية.

وبين أن الاعتقال الإداري بهذه الصورة، لا يحرم الطفل من حريته فحسب، بل يضعه في حالة عدم يقين دائمة، وهو ما يعتبر بحد ذاته شكلاً من أشكال الضغط النفسي الممتد، خاصة حين لا يعرف الطفل ما إذا كان احتجازه سيتجدد أو متى ستنتهي معاناته.

وذكر المركز أنه خلال زيارة المحامي للطفلة هناء كانت الحالة الصحية لها أول ما لفت انتباهه؛ فالشاكل الصحية التي تعاني منها، وهي انحراف في العمود الفقري، وتشنجات في الظهر، وأكزيما في اليد، وارتداد في البريء، تتطلب متابعة طبية منتظمة، إلا أنها لم تلتق أي رعاية فعالة منذ اعتقالها.

للحاكمة العادلة، ويفقد الطفل القدرة على فهم ما يجري أو ممارسة حقه في الدفاع.

وفي حالة الاعتقال الإداري، يصبح هذا الانتهاك مضاعفاً، إذ يتم احتجاز الطفل دون محاكمة من الأساس، ثم يستكمل ذلك بإجراءات تستبعد الضمانات القانونية بالكامل.

وقال للمركز في تقريره إن أكثر ما بدأ صادماً في شهادة هناء هو وصفها لأشكال سوء للعامة التي تتعرض لها داخل القسم، فقد تحدثت عن استفزازات وتهديدات مستمرة، إضافة إلى فرض عقوبات جماعية من قبيل إبقاء الأتوار مضادة حتى الثانية بعد منتصف الليل، وهو ما يمنع الأسيرات من النوم ويترك آثاراً واضحة على صحتهم النفسية والجسدية.

هذه الممارسات، رغم بساطتها الظاهرية، تصنف دولياً على أنها من أساليب التعذيب النفسي، لأنها تستهدف قدرة الشخص على الراحة والاستقرار، وتسبب ضغطاً نفسياً شديداً، ووفقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب، فإن أي ممارسة تؤدي إلى ألم نفسي أو جسدي شديد يهدف للضغط أو العقاب أو التخويف تعتبر نوعاً من التعذيب أو المعاملة القاسية واللاإنسانية.

وإلى جانب ذلك، تحدثت هناء عن معاناة أقل ظهوراً لكنها لا تقل أثراً، وهي نقص الملابس الخاصة بها، فهي لا تملك سوى غيار صيفي وآخر شتوي واحد، ولا توفر إدارة السجن ملابس إضافية، ما يجعلها عرضة للبرد ليلاً.

وتقول هناء إنها كانت تضطر إلى ممارسة رياضة المشي السريع داخل الغرفة ليلاً فقط كي تشعر بالدفء قبل النوم، وهذه التفاصيل البسيطة تعكس غياب الحد الأدنى

من الاهتمام، وتشكل انتهاكاً واضحاً لحق الطفل في ظروف معيشية ملائمة داخل الاحتجاز.

وقال للمركز إن الطفلة هناء تواجه ظروفاً لا يشكل الاعتقال الجزئي الأصعب فيها، بل كل ما يأتي بعده، من غياب العلاج، وضعف الغذاء، وسوء للعامة، والحرمان من النوم، ونقص الملابس، والتحقيق دون محام، والاحتجاز دون محاكمة، كل هذه التفاصيل تتجمع لتشكّل انتهاكاً متواصلاً لحقوق الطفل، وتظهر بوضوح أن منظومة الاحتجاز لا تتعامل مع الطفل باعتباره بحاجة للحماية، بل باعتباره كائناً بالغاً خاضعاً للعقاب.

وأضاف أن هذه الشهادة ليست مجرد قصة لطفلة خلف القضبان، وإنما هي مرآة لحقيقة لا يمكن تسطيحها، وإن حماية الأطفال ليست خياراً ولا شعاراً موسمياً، بل التزام مستمر، وما لم تتحول هذه الشهادات إلى أدوات للمساءلة، ستبقى الانتهاكات قابلة للتكرار.

وبين مركز "شمس" أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تلجأ إلى اعتقال الأطفال إدارياً، دون تهمة ودون محاكمة، في ممارسة يصعب استيعابها أو تبريرها بأي معيار إنساني أو قانوني.

وهنا الواقع يثير الاستهجان والغضب، لأن حرمان طفل من حريته بناءً على "ملف سري" لا يمكن الاطلاع عليه، ومن دون منح الطفل ومحاميه أي إمكانية للدفاع أو المراجعة، يمثل انتهاكاً لكل ما جاءت به منظومة حقوق الإنسان.

وأكد أن استمرار هذه السياسة لا يكشف فقط عن خلل عميق في نظام العدالة الإسرائيلي، بل يكشف أيضاً مدى استعداد هذه الدولة لتجاهل المعايير الدولية عندما يتعلق الأمر بالأطفال الفلسطينيين.

وتساءل للمركز عن الخطورة الواقعية التي يمكن أن تشكلها طفلة قاصرة على دولة تمتلك قدرات نووية وأجهزة أمنية تُعد من الأقوى والأكثر تطوراً في العالم، وكيف يمكن لدولة تفخر بتراثها للتقدم وقدراتها العسكرية الهائلة، أن ترى في طفلة نحيلة تحت عن الدفء ليلاً داخل زنزانة رطبة تهديداً وجودياً يستوجب الاعتقال الإداري بلا تهمة؟

وختم للمركز تقريره بالقول إن هذا التناقض الفاضح يضع إسرائيل أمام حقيقة يصعب تبريرها، وهي أن الخطر الذي تخشاه ليس أمنياً بقدر ما هو خوف من صوت طفل، ومن رواية قادرة على فضح ممارسات لا يمكن الدفاع عنها.

صحيفة القدس

الخميس

٢٠٢٥/١١/٢٠